مشروع لإحداث صندوق التنمية السياحية

عرنوس يدعو إلى التدقيق بتخمين أسعار العقارات

إلغاء منح موافقات لتوطين منشآت خارج المدن الصناعية

الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس مشروعات ثلاثة صكوك تشريعية تتعلق بالقطاع السياحي تشمل بدل الخدمات التي تقدمها وزارة السياحة، وإحداث صندوق التنمية السياحية، إضافة إلى ترخيص وتشغيل المنشآت السياحية بهدف تحسين الخدمات التي تقدمها والرقابة عليها وتوفيق أوضاع المنشآت السياحية غير المرخصة.

واستمع المجلس إلى عرض حول واقع قطاع الثروة الحيوانية بما فيها «السمكية والدواجن» والصعوبات والتحديات التي تواجهه ومقترحات تلافيها بما يسهم في تأدية القطاع دوره في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تم التأكيد على اتخاذ الإجراءات اللازمة وبذل أقصى الجهود لتنظيم هذا القطاع وتوفير احتياجاته وزيادة فرص تسويق منتجاته وتوسيع حجم الاستثمار ومشروعات الإنتاج الحيواني الصغيرة والمتوسطة وإعادة تشغيل المشروعات المتوقفة.

وأكد عرنوس أهمية المشاركة الفاعلة من جميع الوزارات في إقرار الهياكل التنظيمية الجديدة لها باعتبارها خطوة أساسية لإنجاز الإصلاح الإداري وضرورة اختيار القيادات الإدارية وفق معايير الكفاءة والنزاهة.

ودعا الجهات المعنية إلى المتابعة اللحظية لعملية استلام محصول القمح والالتزام بصرف مستحقات الفلاحين في الوقت المحدد، والتدقيق بأسعار تخمين العقارات ودراسة الأسعار بشكل مستمر بما يحفظ حق الدولة ويحقق العدالة في عمليات البيع والشراء.

ولفت عرنوس إلى أهمية تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والتوسع بمشروعات التنمية المحلية وتبسيط إجراءات تراخيص المشروعات الاستثمارية وحصرها بجهة واحدة، مشدداً على ضرورة متابعة تنفيذ المشروعات المشتركة مع الدول الصديقة وشركاء التعاون الدولي لتعزيز الاقتصاد الوطني وتأمين المنتجات التي تحتاجها السوق المحلية.

وأكد المجلس الاستمرار بخطة وزارة الصحة لإعطاء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية على المستويين الشخصي والمجتمعي تجنباً لارتفاع منحنى الإصابات، والمتابعة المستمرة لواقع الخدمات الصحية والطبية المقدمة في المشافي العامة ومعالجة أي خلل وإلزام الصيدليات بأسعار الأدوية المحددة وتعزيز إنتاج جميع الأصناف الدوائية.

ووافق المجلس على توصية لجنتي الخدمات والبنى التحتية والاقتصادية بخصوص إلغاء العمل بعدد من البلاغات والقرارات المتعلقة بمنح موافقات لتوطين المنشآت الصناعية والحرفية خارج المدن والمناطق الصناعية، وتشكيل لجنة من الجهات المعنية لتقييم قدرة المدن والمناطق الصناعية والحرفية الحالية على استيعاب كل المنشآت الخاضعة لأحكام المرسوم التنظيمي رقم ٢٦٨٠ لعام ١٩٧٧ واقتراح ما يلزم لجهة معالجة واقع المنشآت التي استفادت من تلك القرارات والبلاغات الملغاة.

وأقر المجلس عدداً من المشروعات التي تسهم في تحسين الخدمات ودعم العملية التنموية والقطاعات الإنتاجية وزيادة الإنتاج في عدد من المحافظات.

تذبذب أسعار المواد عالمياً يفرض على «السورية» إعادة حساباتها

مقاربة جديدة لأسعار السكر والرز المدعوم باتت ضرورة ملحة

الوطن

بدأت تظهر آثار غليان الأسواق العالمية على الواقع الاقتصادي لدول العالم، وفي ظل انتشار تحذيرات للمنظمات العالمية عن مخاطر التعرض لأزمات بالمتاح من المواد الغذائية، أدى إلى زيادة الطلب على شرائها والبدء بإجراءات احترازية عبر الاحتفاظ بمخازين إضافية، انعكس على ارتفاع في الأسعار ترافق مع ندرة العرض.

وتعالى سوريا كما غيرها من الدول من هذه الظاهرة ناهيك عن صعوبة تأمين احتياجات المواطن بسبب العقوبات الاقتصادية الجائرة والحصار المفروض عليها، ما يضع الحكومة ممثلة بأذرعها مستمرة في التدخل الإيجابي بالعمل على دراسة وإيجاد سيناريوهات تتوافق مع الصعوبات المحتملة، وبما يبقي من الاستمرار بتقديم الدعم للمواطن في القطاعات الخدمية، مع أهمية تأمين احتياجاته من السلع الضرورية، وكانت الدولة ومع بدء استعار الحرب الاقتصادية مستمرة باتخاذ قرار بالتدخل الإيجابي عبر السورية للتجارة بتوزيع عدد من المواد التموينية بأسعار مدعومة، حيث بلغ عدد من حصل مخصصاته من المواد المدعومة عبر البطاقة الذكية مع انطلاق هذه الإستراتيجية في الدفعة الأولى ما يقرب من ٢,٩ مليون أسرة وهو ما يعادل نحو ٨٠ بالمئة من عدد الأسر الحاصلة على البطاقة الإلكترونية والبالغ عددها أكثر من ٣,٥ ملايين أسرة، علماً أنه سجّل زيادة بعدد المستفيدين عبر الدفعتين الثانية والثالثة.

يتضح من التمديد المتخذ من قبل إدارة المؤسسة وجود صعوبات واضحة في تأمين المواد المدعومة لما يلقي مخصصات المستحقين، ومع عدم استقرار بورصات الأسعار العالمية للمواد الغذائية خاصة مع وجود تخوفات عالمية من إمكانية بدء أزمة عالمية غذائية، ما خلق عجزاً إضافياً يبدو أنه أرهق كاهل المؤسسة، ما يهدد إمكانية استمرارها في التدخل الإيجابي لدعم طبقة محدودي الدخل والتدخل الإيجابي في الأسواق.

الإحصائيات الحكومية التي حصلت «الوطن» عليها تقدّر قيمة المواد التموينية الموزعة سنوياً لمادتي السكر والرز والموزعتين عبر البطاقة الذكية بنحو ٥٢٠ مليار ليرة سورية، كما تبلغ قيمة الدعم المقدم لهذه المواد أكثر من ٤٣ مليار ليرة تتحملها الخزينة العامة بالحد الأدنى شهرياً.

يبدو أن خطر العجز عن تمويل هذه المواد بعد ارتفاع تكاليف تأمينها عالمياً ناهيك عن زيادة أجور الشحن والتغليف بدء يهدد بإمكانية استمرارها، وهذا يضع الحكومة أمام خيارين إما التوقف وهذا خيار لا ينسجم مع التوجه الحكومي بدعم المواطن، والخيار الثاني والذي يتجه نحو دراسة إجراء زيادة طفيفة على الأسعار بحيث تخف فاتورة العجز عن الحكومة، مقابل أن يتحمل المواطن جزءاً بسيطاً من الزيادة يمكنه من الاستمرار بالحصول على مخصصاته من هذه المواد وبفارق كبير عن أسعارها في الأسواق المحلية.

الوطن تابعت هذا الموضوع في القنوات الحكومية، واكتشفت وجود دراسات تعد حول هذا الموضوع لم تقر بعد بصورة نهائية باتجاه إمكانية تعديل الأسعار بشكل طفيف للمادتين المدعومتين بما يضمن استمرار تدخلها إيجابياً ودعم المواطن في ظل الحصار الجائر المفروض على الشعب السوري، وتأمين الدعم اللازم للصمود أمام تذبذب أسعار المواد الغذائية عالمياً.

وكانت الوطن قد نشرت أن فرع السورية في دمشق وحده بلغت الكميات الموزعة له من مادتي السكر والرز نحو ٤٠٠ ألف طن لكل منهما.

حركة بناء كبيرة في الشيخ نجار الصناعية وتخصيص ٩٥ بالمئة من المقاسم الصناعية

عجان لـ«الوطن»: خطط إستراتيجية للعودة بالمدينة إلى سابق عهدها

علي محمود سليمان

كشف مدير المدينة الصناعية في الشيخ نجار بمحافظة حلب حازم عجان لـ«الوطن» أنه تم تخصيص نحو ٩٥ بالمئة من المقاسم الصناعية الموجودة ضمن المدينة والبالغ عددها الإجمالي نحو ٦٠٠٠ مقسم صناعي، وذلك منذ تاريخ تحرير مدينة حلب من الإرهاب عام ٢٠١٧.

وأشار عجان إلى أن أغلبية المقاسم التي تم تخصيصها هي للمشاريع المتوسطة والصغيرة وعدد من المشاريع الكبيرة، مبيناً أن كل من تم تخصيصه قد باشر إما بالبناء أو تجهيز المنشأة الصناعية بالآلات والمعدات الصناعية حيث تشهد المدينة حالياً حركة بناء كبيرة، موضحاً أن التسهيلات وتبسيط الإجراءات التي تم من قبل وزارة الإدارة المحلية والبيئة ومجلس مدينة حلب قد شجعا المستثمرين على العودة وتنشيط الاستثمار ضمن المدينة، وآخر ما تم إصداره من قرارات لتبسيط الإجراءات ما صدر عن وزارة الإدارة المحلية فيما يتعلق بقبول التعهد بالترخيص الإداري خلال عام من قبل المستثمر للتعجيل بمنحه السجل الصناعي ليباشر بالإنتاج، وهو ما يسهل على المستثمرين البدء بالعملية الإنتاجية من خلال حصولهم على السجل الصناعي بعد أن يقوم المستثمر بإجراء تعهد بأنه سينتهي من الترخيص الإداري خلال عام.

وأشار عجان إلى أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة حالياً ضمن المدينة وصل إلى ٧٠٥ منشآت صناعية موزعة على القطاعات الأربعة وهي النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية، فيما يبلغ عدد المنشآت قيد التجهيز والبناء والتأهيل نحو ٢٠٠ منشأة وهذا العدد ثابت تقريباً حيث تدخل منشأة في الإنتاج ومقابلها تباشر منشآت أخرى بالتجهيز والبناء، لافتاً إلى أن عدد المستثمرين العاديين إلى المدينة الصناعية في الشيخ نجار منذ تحريرها في ٢٠١٧ وصل إلى ١٣٠٠ مستثمر ومنشآتهم موزعة ما بين المنتجة وقيد التجهيز.

ولفت عجان إلى أن المدينة حددت مهلة أخيرة حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ لكل من حصل على ترخيص بمقاسم صناعية ضمن المدينة ولم يباشروا بأي أعمال فيها لتكون هذه المهلة الأخيرة لهم للبدء بأعمال البناء وإلا فإن المدينة ستقوم بالمفاضلة مع غيرهم من المستثمرين الجديين الذين يسعون للإنتاج الحقيقي وهذا الإجراء من ضمن إجراءات نظام الاستثمار في المدينة.

وبيّن عجان أن المدينة انتهت من تنفيذ كافة الخطط الإسعافية ضمن المدينة التي تضمنت تشغيل محطات المياه والكهرباء والصرف الصحي وباقي البنى التحتية، حيث كانت الغاية من هذه الخطط الإسعافية هي تسهيل العمل والإنتاج للمنشآت المنتجة ضمن المدينة، وحالياً ستباشر المدينة بتنفيذ الخطط الإستراتيجية التي تتم فيها إعادة تأهيل كل البنى التحتية بالكامل بحيث تصبح قادرة على تخديم كافة المنشآت ضمن المدينة سواء كانت منتجة أم قيد التجهيز، ومن خلال تنفيذ هذه الخطط ستعود المدينة الصناعية إلى سابق عهدها وبكامل جاهزيتها.

وفي سياق آخر أشار مدير الشيخ نجار الصناعية إلى أنه وخلال الزيارة الأخيرة لوزير المالية إلى المدينة تم إطلاق منصة لدراسة آليات التكليف الضريبي وأتمتتها، حيث دعت الوزارة من خلال منصات التواصل إلى تقديم الرأي في آليات التحصيل الضريبي للوصول إلى أقل ما يمكن من التدخل البشري وأكثر ما يمكن من العدالة الضريبية، وضمن هذا السياق تم اختيار المدن الصناعية لتكون الرائدة في تنفيذ التحصيل الضريبي المؤتمت لكونها تتمتع بمزايا مثالية لتنفيذ هذا المشروع لأنها محددة المعالم مع وضوح المساحات والآلات في المنشآت وكميات الاستهلاك من الطاقة ولذلك فإن المدن الصناعية تملك مؤشرات واضحة للتكليف الضريبي، والانطلاقة ستكون من مدينة الشيخ نجار الصناعية.

من جهة أخرى بيّن عجان أن مشروع توسعة المدينة الصناعية باتجاه خناصر قيد الدراسة والبحث حيث تجري الدراسات لتأمين البنى التحتية من مياه وكهرباء بالإضافة لجرد العقارات وأغلبية هذه العقارات هي ملك للدولة، وهذا التوسع سيكون بمساحة تقديرية ٣ آلاف هكتار وهو يبعد عن المدينة الصناعية نحو ٦٠ كم ويبعد عن طريق حلب – دمشق نحو ٦٠ كم أيضاً.

السقف ٢٥ مليون ليرة سورية

وزير المالية يخفّض حصة مخبر الجمارك

عبد الهادي شباط

أصدر وزير المالية كنان ياغي قراراً عدل بموجبه توزيع الغرامات الجمركية لمخبري دائرة الجمارك لتصبح نسبة من المبالغ المحصلة لا تتجاوز ٥ بالمئة من المبالغ المحصلة كغرامات بعد اقتطاع حصة الخزينة وغيرها وذلك عندما يؤدي الإخبار المسجل أصولاً إلى تحقيق قضية جزائية مباشرة مع مراعاة أنه تنخفض النسبة المذكورة إلى ٢ بالمئة عندما يكون الإخبار غير مباشر حسب أهمية المعلومات الواردة فيه.

كما حدد القرار سقف المبالغ المذكورة أعلاه بما لا يتجاوز ٢٥ مليون ليرة سورية وما زاد عنه يحول إيراداً للخزينة العامة.

كما تضمن القرار أنه يوزع الباقي من مقدار الغرامات المحصلة بعد اقتطاع حصة الخزينة العامة وفق ما هو محدد في المادة /٢٨٩/ من قانون الجمارك رقم /٣٨/ لعام ٢٠٠٦ وفق ما يلي ١٠ بالمئة للحاجزين ولمن عاونوا في اكتشاف المخالفة من العاملين في إدارة الجمارك حصراً بدلاً من ١٥ بالمئة كما كان معمولاً به سابقاً حيث تكون حصة الحاجزين ٨ بالمئة وحصة المتدخلين ٢ بالمئة فقط. و١ بالمئة للرؤساء. و٥ بالمئة للصندوق المشترك للعاملين في إدارة الجمارك. و٣ بالمئة للصندوق التعاوني للعاملين في إدارة الجمارك و٢١ بالمئة لصندوق مكافحة التهريب ويحدد سقف صندوق مكافحة التهريب في إدارة الجمارك بمبلغ مليار ليرة سورية وما زاد عليه يحول إيراداً للخزينة العامة.

وفي توضيح لمدير في الجمارك بين أن القرار خفض نسبة مخبري الجمارك حيث كان يتقاضى المخبرين العاملين مع الجمارك نسبة (واحد على أربع وعشرين) من إجمالي غرامات القضية في حال كان الإخبار مباشراً ونسبة (واحد على اثني عشر) في حال كان الإخبار غير مباشر، وذلك قبل اقتطاع حصة الخزينة وغيرها في حال يؤدي الإخبار المسجل أصولاً إلى تحقيق قضية جزائية مباشرة مع مراعاة أنه كانت تخفض الحصة المذكورة إلى (٢٤/١) عندما يكون الإخبار غير مباشر حسب أهمية المعلومات الواردة فيه وتحدد استحقاقات المخبر من قبل الجهة المخولة بعقد التسوية عن المخالفة، مضيفاً: وفي حال تعدد المخبرين في القضية الواحدة توزع الحصة بينهم حسب أهمية دور كل منهم من قبل الجهة المخولة بعقد التسوية عن المخالفة.

ويجوز حرمان المخبر من الحصة المقررة للمخبرين من الجهة المخولة بعقد التسوية عن المخالفة عندما يثبت تدخل المخبر أو اشتراكه في التهريب أو تحريضه عليه وتحول هذه الحصة إلى الخزينة. وتكون قرارات تحديد حصة المخبر أو حرمانه منها قطعية غير قابلة لأي طريق من طرق الطعن.

كما يجوز للمدير العام للجمارك أو من يفوضه تخصيص مكافآت للمخبرين الذين يقدمون إخبارهم إلى الدوائر الرسمية الأخرى في المخالفة الجمركية شرط أن تراعى في إعداد مستندات الإخبار النظم المعمول بها في الجمارك وأن يسلم الإخبار ضمن مغلف سري للغاية إلى مدير الجمارك المختص قبل تحقيق المخالفة وأن يكون المخبر من العاملين في تلك الدوائر.

فواكه الموسم ليست متاحة بسبب الأسعار

قسومة لـ«الوطن»: عائدات التصدير لا تذهب لخزينة الدولة ونعمل مع حاكم المركزي على شراء القطع من المصدرين

رامز محفوظ

بعد أن كانت موجودة ومؤمنة في كل منزل وبيت بكثرة خلال سنوات مضت باتت الفاكهة غائبة عن معظم موائد السوريين لهذا الموسم وأصبح شراؤها محرماً على الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود الذين تزداد معاناتهم يوماً بعد آخر مع استمرار ارتفاع الأسعار، فهل للتصدير تأثير في ارتفاع أسعار الفواكه أم إن ارتفاع تكاليف إنتاج الفاكهة هي السبب بارتفاع أسعارها خلال الموسم الصيفي الحالي؟

وتراوح سعر كيلو الكرز اليوم في الأسواق بين ٣٥٠٠ ليرة و٤٥٠٠٠ ليرة بحسب نوعيته كما تراوح سعر كيلو المشمش بين ٤ و٥ آلاف ووصل سعر كيلو البطيخ الأخضر إلى حدود ٥٠٠ ليرة.

«الوطن» وفي إطار الاستفسار عن الأسباب الحقيقية لارتفاع أسعار الفاكهة الصيفية وعن تأثير التصدير على الأسعار تواصلت مع نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة الذي أكد أنه لا تأثير للتصدير في ارتفاع أسعار الفاكهة الصيفية في السوق، مبيناً أن نسبة التصدير لا تتجاوز ١٢ بالمئة من حجم الإنتاج الكلي.

وبيّن قسومة أن هناك بعض الأنواع من الفاكهة الصيفية لا يتم تصديرها إلى الخارج مثل البطيخ الأخضر وعلى الرغم من ذلك أسعارها مرتفعة في السوق، معتبراً أن المشكلة حالياً بانخفاض دخل المواطن.

وأشار إلى أن كلفة إنتاج الفاكهة مرتفعة للموسم الحالي والتصدير يساعد الفلاح على العيش وعلى الاستمرار بالزراعة وإن لم يكن هناك تصدير فإن الفلاح لن يقوم بالزراعة، موضحاً أنه يشتري كل مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذار ومحروقات وغيرها بسعر مرتفع.

وقدر حجم الاقتصاد السوري حالياً بين ٢٠ و٢٥ بالمئة من حجم الاقتصاد الذي كان في عام ٢٠١٠، منوهاً بضرورة زيادة حجم الاقتصاد من أجل زيادة الدخل.

وأشار إلى أن تكلفة قطاف كيلو الكرز ١٣٠٠ ليرة حالياً وكيلو المشمش ١٠٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن التكاليف باتت مرتفعة جداً وارتفاع أسعار الفاكهة الصيفية لهذا الموسم نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجها.

وأوضح قسومة أن التصدير يعتبر قاطرة للاقتصاد ويساهم بتثبيت سعر الصرف وتخفيضه، وفي حال تم إيقاف التصدير سيتأثر الاقتصاد السوري بشكل كبير.

ونوه بأن كل الفاكهة الكاملة النضج التي تعتبر ممتازة لا تصدر إلى الخارج لأنها ستتعرض للتلف وفقط يتم تصدير الفاكهة التي تعتبر صلبة وقوية ومتوسطة الحجم.

وأفاد بأن تصدير الفواكه يذهب إلى دول الخليج والعراق ونسبة قليلة إلى مصر والأردن، موضحاً أن عوائد التصدير تذهب إلى المصدر وباستطاعته الحصول على ثمن التصدير التي قام بتصديرها بالقطع الأجنبي أو بالليرة السورية باعتبار أنه يتم تصديرها إلى دول عربية.

وختم بالقول: إن عائدات التصدير بالقطع الأجنبي لا تذهب إلى خزينة الدولة، مشيراً إلى أننا نعمل حالياً مع حاكم سورية المركزي على نظام جديد بهذا الخصوص بحيث يتم شراء القطع الأجنبي من المصدرين بأسعار مجزية من أجل رفدها خزينة الدولة بها قريباً.

هل ينطلق العمل قريباً في المنطقة الحرة السورية الأردنية؟

إدارة المنطقة: تم تأهيلها وتسمية كادرها وننتظر تسمية أمانة جمركية من الجانب السوري.. و«المالية»: قريباً يعالج الأمر

هيثم يحيى محمد

مضى على توقف العمل في المنطقة الحرة السورية –الأردنية ست سنوات وشهران منها أكثر من أربع سنوات بسبب الإرهاب الذي سيطر على معبر نصيب وتلك المنطقة المجاورة له وأكثر من سنتين من التواصل والمتابعة وإعادة التأهيل والزيارات كي تعاد هذه المنطقة للعمل الذي يعود بالفائدة الكبيرة على البلدين، حيث تساهم المنطقة الحرة السورية الأردنية في (نصيب) بتنشيط حركة المرافئ السورية وتشغيل اليد العاملة في قطاعات مختلفة كما ترفد الخزينة العامة بالقطع الأجنبي وتسهّل حركة النقل بين سورية والأردن وتوفر الوقت والجهد وتساهم بشكل أسطول النقل السوري وتأمين معيشة فئة كبيرة من السوريين وتساهم بفك الحصار الجائر بحيث تصبح منطقة لتبادل كثير من السلع السورية والأردنية ومن الدول الأخرى وتسهل عملية الاستيراد والتصدير خاصة أنها كانت تستقبل بين ٢٠١٠ و٢٠١٥ بضائع واردة على متن نحو خمس عشرة باخرة في الشهر الواحد عبر مرفأ طرطوس.

ورغم ما نقدم ورغم الانتهاء من تأهيل البنى التحتية لتلك المنطقة منذ عدة أشهر بعد اتفاق البلدين على إعادة افتتاحها وتشغيلها ورغم تسمية مجلس إدارتها المشترك من البلدين ومدير عام من الجانب الأردني ونائب له من الجانب السوري وتجهيزها بالقوابين وأجهزة الكمبيوتر والكوادر و... إلخ رغم كل ذلك لم تبدأ التخزين والعمل وتبادل البضائع حتى الآن لأسباب تتعلق –كما يبدو– بالجانب السوري أكثر من الأردني.

ولمعرفة أسباب التأخير في تشغيلها تابعت (الوطن)مجدداً هذه القضية التي سبق وكتبت عنها.. وكانت البداية من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حيث تبين أن الوزارة وبناء على كتاب تلقته من إدارة المنطقة الحرة خاطبت وزارة المالية بكتاب رقمه بتاريخ ٢٧-٥-٢٠٢١ جاء فيه: إشارة إلى كتاب شركة المنطقة الحرة السورية الأردنية رقم /١٧٧/ ص تاريخ ١٨/٥/٢٠٢١ بخصوص طلب تكليف أمانة جمركية خاصة بالمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة، حيث تم الانتهاء من إعادة تأهيل المنطقة وقام الجانب الأردني بتكليف أمانة جمركية منذ أشهر.

يرجى الاطلاع وتوجيه من يلزم لتكليف أمانة جمركية خاصة بالمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بغية إعادة العمل الاستثماري للمنطقة المذكورة بالسرعة الممكنة.

ولمعرفة مصير هذا الكتاب تم الاتصال بمدير المكتب الجمركي في وزارة المالية فأوضح أنه تمت إحالة كتاب وزير الاقتصاد منذ بداية حزيران الحالي إلى المديرية العامة للجمارك لإجراء اللازم وفق مضمونه متوقعاً أن معالجة الموضوع لن تتأخر.

وفي الختام تأمل من الإدارة الجديدة للجمارك العامة تسمية كادر الأمانة الجمركية لهذه المنطقة بالسرعة القصوى وفرزه إليها مباشرة والبدء بالعمل فيها خاصة وأن الجانب الأردني سمّى أمانته الجمركية منذ نحو الشهرين والجميع ينتظر الإقلاع بالعمل بفارغ الصبر.